فرقة موسيقية أعضاؤها من « الصم»

بإيقاع متناسق يقرعون طبولهم، وبانسجام غريب يتمايلون مع وقع أصوات تلك الطبول على الرغم من أنهم لا يسمعونها كونهم فرقة موسيقية صماء.
وقال صاحب فكرة الفرقة الموسيقية الصماء رئيس جمعية النصر للصم حامد إبراهيم إن حالة ابنه الذي ولد أصم دفعته إلى إنشاء الجمعية والبحث عن الطريق الأقصر لإدماج ولده الأصم في المجتمع. فسعى إلى تكوين فرقة موسيقية للطبول بعد اكتشاف أن الصم لديهم قدرة فائقة على التقاط الذبذبات الصوتية بعد اصطدامها بأجسادهم بحكم عمله في مجال المسرح.

في التقرير الموجز عن الأنشطة المنفذة من محاور العقد للمعاقين في الفترة من (2004 ـ 2013م) :

التأكيد على توفير الخدمات الأساسية الشاملة للمعاقين صحياً وثقافياً واجتماعيا

جاء في التقرير الموجز عن الأنشطة المنفذة من محاور العقد للمعاقين في اليمن خلال الفترة من (2004. 2013م) عدد من المحاور سلطت الضوء على جانب حقوق واحتياجات المعاقين إضافة إلى الجانب التشريعي الذي أصدرت فيه منظومة من القوانين والتشريعات أبرزها القانون رقم 61 لسنة 1999م والقانون رقم 2 لسنة 2002 والقرار الجمهوري رقم 5 لعام 1991م.

وأوضح التقرير أن الجمهورية اليمنية صادقت على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للعام 2008م ، عبر قانون رقم 47 بتاريخ لسنة 2008م ، وصدورقرار وزاري بتشكيل لجنة وطنية عليا من مختلف الجهات المرتبطة بتقديم خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل أبرز مهامها في وضع إستراتيجية تتضمن تأطيراً وتوصيف المجمل الخدمات المقدمة عبر هذه الجهات وبما يضمن التكامل والتنفيذ لبنود الاتفاقية الدولية ومحاور العقد العربي. وهذه التشريعات ضمنت للمعاقين العديد من الحقوق.

عرض / أماني العسيري

وتم إصدار العديد من التشريعات القانونية المتعلقة برعايتهم وتأهيلهم ومنها الآتي :

الحق في العلاج والتأهيل الشامل

وقال التقرير إن الحق في التعليم والدمج في مؤسسات التعليم والتدريب ضمن نطاق السكن مع الإعفاء من الرسوم الدراسية ، وإعفاء وسائل النقل الفردية والجماعية على مختلف أنواعها المستعملة في نقل الأشخاص المعاقين أو التي يستعملها الشخص المعوق سواء أكانت شخصية ام لجمعية معنية بشؤون الأشخاص المعاقين من جميع الرسوم والضرائب. وكذلك إعفاء الأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة الأشخاص المعاقين من الرسوم الجمركية عند استيرادها، مشيرا إلى تحديد نسبة 5 % من مجموع الوظائف في القطاعين الحكومي والمختلط وفي القطاع الخاص للأشخاص المعاقين المؤهلين ، وإشراك ممثلين للمعاقين عند وضع الخطط والتشريعات والإستراتيجيات والإجراءات والاتفاقيات المحلية والعربية والدولية المتعلقة برعايتهم وتأهيلهم، وحقهم في ارتياد المؤسسات العامة العلمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها، وحقهم في ممارسة الحياة السياسية.

وقال التقرير بما إن «الوقاية من الإعاقة وتوفير الخدمات الشخصية والعلاجية والتأهيلية الشاملة ضرورية للأشخاص المعاقين» ، فأن بلادنا أولت رعاية وتأهيل المعاقين اهتماما واضحا، وعملت على تنفيذ برامج العقد العربي للمعاقين 2004 . 2013م بمراحله المختلفة ابتداء من التشخيص والتدخل المبكر والتأهيل والتدريب، لافتا إلى أنه شمل عدداً من الخدمات في الجانب الصحي ، منها: العمليات الجراحية الكبرى والصغرى، جراحة العظام والمفاصل ، العيون وزراعة القرنية وسحب المياه البيضاء والزرقاء، تقويم العظام والتجميل، وكذا عمليات القلب والقسطرة والعلاج في الخارج والعلاج الطبيعي والوظيفي ... الخ، إلى جانب توفير المستلزمات الطبية والدوائية.

وأوضح أنه في جانب التأهيل والتدريب قد تم اعتماد وابتعاث كوادر عاملة في هذا المجال للتخصص في مجالات العلاج الطبيعي. وصناعة الأطراف الصناعية إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية الرائدة في هذه المجالات ، وبالنسبة للأجهزة التعويضية والمساعدة: قامت الجهات المعنية بتوفير كافة الأجهزة التعويضية والمساعدة لمختلف الإعاقات ومنها الكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، السماعات الطبية، الأطراف الصناعية النظارات، العكاكيز، المشايات، العصي البيضاء ..الخ، حيث بلغ إجمالي المستفيدين في هذا المجال (1362) معاقا.

وقال التقرير إنه من منطلق أن التعليم يعد لبنة أساسية في مجال التغلب على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ، فقد اهتمت الدولة بإقامة البنى التحتية المتمثلة في مراكز التعليم والتأهيل وتوفير كافة مستلزماتها، ورفد المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها بكوادر متخصصة في مجالات التربية الخاصة والبحث الاجتماعي والنفسي ، منوها انه فيما يخص الكوادر البشرية التربوية والتعليمية، فان المؤسسات الجامعية تهتم بتأهيل كوادر بشرية متخصصة منها كلية التربية الخاصة. جامعة إب، قسم التربية الخاصة. جامعة تعز، إضافة للدورات التدريبية والتأهيلية التي يتم تنفيذها للعاملين في المؤسسات التربوية والتأهيلية العامة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لرفع مهاراتهم وقدراتهم وكفاءاتهم المهنية والتربوية،إضافة إلى توفير كافة الوسائل والمعينات التي تسهل العملية التربوية والتعليمية ومنها على سبيل المثال مختبرات السمع والتخاطب والسماعات للمعاقين سمعيا والوسائل التعليمية المتعلقة بالمعاقين ذهنيا وكذلك الوسائل التعليمية للمكفوفين. بما فيها برامج إبصار ومكتبة ناطقة وكذلك الأدوات المساعدة الأخرى (نظارات، عصي بيضاء، ساعات ناطقة .. الخ).

وأشار التقرير إلى الأخذ بالاتجاه القائم على تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام من خلال برامج التربية الشاملة، أو برامج الدمج التي يتم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة مع تنفيذ برامج التوعية والإرشاد النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم ، وعمل قاموس لغة الإشارة اليمنية والاشتراك بفريق يمني ضمن الفريق العامل بإعداد قاموس الإشارة العربية، إلى جانب طباعة المناهج التعليمية بطريقة برايل للمكفوفين وكذلك المناهج الخاصة بذوي الإعاقة الذهنية، مضيفا " انه قد تم تنفيذ المرونة بخصوص التوجه الجامعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم من الالتحاق بالشعب الدراسية التي تتلاءم وخصوصيتهم في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة، وتنفيذ برامج التعاون بين الجامعات ومؤسسات التأهيل من خلال برامج التطبيق الجامعي التي يتم تنفيذها من خلال مشاريع التخرج للطلاب الملتحقين بالجامعات.

وذكر أنه في هذا المجال بلغ عدد المستفيدين من الخدمات بمختلف المراحل التعليمية (7988) معاقا لعام 2009م.

التأهيل والعمل

ولم يغفل التقرير أن العمل مكون أساسي في حياة الإنسان، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة حيث جاء فيه أن الجهات ذات العلاقة في الدولة عملت على إعطاء هذا المحور حيزاً كبيراً في خططهم وبرامجهم المؤسسية الهادفة وتأهيليهم وتدريبهم بما يتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل، ونفذت دورات تدريبية وتأهيلية داخلياً وخارجيا لرفع كفاءة او مهارات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تم إنشاء عدد من مراكز التأهيل والتدريب كما ان الخطة الخمسية لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين 2006. 2010م، تتضمن إنشاء أعداد أخرى من مراكز التأهيل والتدريب في بعض محافظات الجمهورية تنفيذ برامج الرادار للأشخاص ذوي الإعاقة.

ونوه التقرير إلى انه تم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين اليمن وبعض الدول العربية الشقيقة تتضمن تنفيذ برامج للتأهيل والتدريب المشترك للعاملين في مجال الإعاقة، مشيرا إلى أنه في مجال التشغيل والتوظيف هناك تنسيق وتعاون كامل ودائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين ووزارة الخدمة المدنية والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين نجم عنه توظيف عدد (352) معاقاً مختلف أجهزة الدولة خلال العام 2009م.

التسهيلات والنقل

وتطرق التقرير أيضا إلى تعديل وتهيئة البيئة التي تمكن الشخص المعاق من الوصول إلى مواقع السكن والتعليم والعمل والأماكن العامة فقد نصت المادة (10) من قانون رعاية وتأهيل المعاقين (على الجهات المعنية عند وضع التصاميم والخرائط لإقامة الأبنية الرسمية العامة فتح الطرق وتوفير الاحتياجات اللازمة وإزالة الحواجز التي تعيق سير المعاقين وتوفير الوسائل الإرشادية لتسهيل حركة سيرهم وتأمين سلامتهم، حيث تم تعديل ما هو ممكن، حيث تم تعديل بيئة عدد من أجهزة ومرافق الدولة، مشيرا إلى انه من الممكن أن يتم منح الشخص المعاق القادر على القيادة رخصة قيادة سيارة بعد اجتيازه اختبارات القبول، بالإضافة إلى انه يتم منح الأشخاص المعاقين عند سفرهم داخليا وخارجيا تخفيض في قيمة تذاكر الطيران بنسبة 50 % مع تسهيل كافة الإجراءات له ويتم التفاوض مع الجهات ذات العلاقة على تعميم التخفيض على مختلف وسائل النقل الأخرى.

وتابع « وتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية حول الوقاية من الإعاقة من خلال برامج التحصين التي تنفذها وزارة الصحة وكذلك البرامج المنفذة من قبل مركز التثقيف والتوعية الصحية.

ولفت إلى الدور الإعلامي من خلال تنفيذ برامج إعلامية لإبراز دور الأشخاص ذوي الإعاقة الناجحين وكذلك مؤسسات التأهيل الحكومية أو المؤسسات التابعة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من خلال إصدارات متخصصة أسبوعية ودورية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، مضيفا بدءا بالتدرج في استخدام لغة الإشارة في وسائل الإعلام المرئية (النشرة المحلية)، وإصدار عدد من المجلات والصحف التي تعني بشؤون الإعاقة وتعريف المجتمع بقضاياهم وأنشطتهم مثل مجلة الإرادة. صحيفة الاتحاد، صحيفة العزيمة.

وفي جانب التدريب والتأهيل لفت التقرير إلى أن الدولة تبنت منهجية التأهيل المجتمعي في المناطق الريفية من حيث تنفيذ برامج التاهيل والتعليم الصحي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة مع إشراك أسرهم في هذه البرامج بهدف تدريبهم على التعامل الايجابي معهم وتحويلهم إلى طاقات منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع، وتنفيذ برامج مدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج أقراض أو توفير وسائل إنتاج مكائن خياطة وتطريز وتفصيل / أجهزة كمبيوتر / العمل في مهن زراعية وفلاحية.

تنفيذ برامج التوعية والوقاية من تزايد الإعاقات في المناطق الفقيرة من خلال حملات التوعية الصحية والتحصين المنفذة من قبل وزارة الصحة العامة.

شمول كافة فئات المعاقين ضمن برامج شبكة الامان الاجتماعي وبالذات من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم لهم مساعدات مالية شهرية.

ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء

› أمين المغني

مرت أكثر من ثلاثين سنة على الإعلان الدولي الصادر عن الأمم المتحدة بشأن حقوق المعاقين والموجه بشكل خاص إلى الدول النامية ، ومرت عشرون سنة منذ قيام الوحدة اليمنية المباركة التي علق عليها اليمنيون كل أحلامهم وفي مقدمتهم ذوو الاحتياجات الخاصة باعتبار بلادنا إحدى الدول المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي بضمنها الرعاية والاهتمام لهذه الشريحة الأكثر احتياجا للرعاية والدعم ، ويوجد في بلادنا عدد كبير من هذه الشريحة بمختلف فئاتهم نتيجة للحروب الأهلية التي مرت بها بلادنا ومخلفات الألغام بالإضافة إلى زواج الأقارب والحوادث المرورية وتدهور الحالة الاقتصادية والصحية .

وبالرغم من الانتشار الواسع للمراكز والجمعيات التي تعنى بفئات ذوي الإعاقة في مجتمعنا والتي أنشئت في الأساس بناءا على تلك الصرخة التي دوت في مقر الهيئة الدولية للأمم المتحدة والتي تلتها مواثيق وقرارات ملزمة لكل الدول الموقعة عليها ، إلا أننا اليوم نقول وبكل أسف بأن حقوق المعاقين ما تزال حبراً على ورق وفي أدراج الجهات المعنية .

إننا نقول بكل صراحة أن المعاقين في بلادنا بالرغم من الأعداد الوافرة المتخصصة منهم والخريجين من المعاهد المهنية والتعليم الفني في الجامعات مازالوا قابعين في بيوتهم وعاطلين عن العمل معتمدين على الآخرين في رعايتهم نتيجة لعدم حصولهم على العمل الذي سبب هذه الانتكاسات المؤثرة سلبا في حياتهم بالرغم من صدور قرار توظيف 5 % من إجمالي التوظيف العام ليكون للمعاقين .

الوضع الاقتصادي في حالة يرثى لها وأصبح المواطن في وضع لا يحسد عليه ، فما بال فئات المعاقين ، لذا يا من تحملتم مسؤولية هؤلاء المواطنين ومنهم المعاقون التفتوا إليهم ، ارحموهم ، أصبح العالم اليوم يهتم بالحيوانات والبيئة فيما يغيب هؤلاء في قرارات ومواثيق مسطرة مرمية في أدراجكم فأرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء .

لأول مرة.. خدمة جديدة من (اتصالات) تتيح للمكفوفين استخدام المحمول

القاهرة / متابعات :

قامت شركة اتصالات بطرح خدمة جديدة تساعد المكفوفين وضعاف البصر على استخدام جميع تطبيقات المحمول بسهولة ويسر، تحت رعاية الدكتور طارق كامل وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لأول مرة في الشرق الأوسط.

ومن جانبه، أكد صالح العبدولي الرئيس التنفيذي للشركة أن خدمة «اتصالات مسموع» الناطقة باللغتين العربية والإنجليزية تمكن المستخدمين المكفوفين وضعاف البصر من إجراء وتلقي المكالمات وقراءة وكتابة الرسائل القصيرة ومعرفة المتصل، بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى للمحمول، مضيفاً أن الخدمة الجديدة تتوافق مع معظم أجهزة المحمول المتوفرة في السوق المصري. وذلك عن طريق تحميل برنامج خاص بالخدمة على الهاتف.

وتتيح للمكفوفين وضعاف البصر تصفح الإنترنت وإرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني، يتضمن التطبيق الجديد برنامجاً للتدريب على الاستخدام والاستفادة من جميع إمكانيات الخدمة.

وأكد العبدولي أن الخدمة متاحة مجاناً لجميع مشتركي اتصالات من ضعاف البصر والمكفوفين من خلال أفرع اتصالات التي تغطى كافة أنحاء الجمهورية، وذلك بتقديم البطاقة الشخصية وبطاقة المكفوفين من وزارة الشئون الاجتماعية.

وأضاف العبدولى أن خدمة «اتصالات مسموع» حظيت برعاية واهتمام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي رحبت بهذه الخدمة غير المسبوقة في سوق المحمول المصري والتي تدمج هذه الشريحة الهامة من المواطنين في المجتمع المصري وتمنحها الحق ليس فقط في إجراء واستقبال المكالمات لكن أيضاً في التمتع بجميع الخدمات الأخرى التي لم يكن بإمكان هذه الشريحة استخدامها من قبل، ويعكس حرص شركة اتصالات على تأكيد رسالتها الاجتماعية في المجتمع المصري و بتوظيف إمكانياتها التكنولوجية والفنية العالية بجميع خدمات وتطبيقات المحمول والإنترنت لتسهيل سبل الاتصال لهذه الشريحة من المجتمع.

وتتفق هذه الخدمة مع خطة وزارة الاتصالات في نشر خدمات الاتصالات الحديثة وإتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع للتمتع بها لتحقيق مجتمع المعلومات وعدم حرمان أي فئة من هذه الخدمات وإزالة أي عوائق قد تحول بين أي مواطن وبين استخدام التكنولوجيا الحديثة.

وتولي شركة «اتصالات» اهتماماً كبيراً بذوي الاحتياجات الخاصة في خدماتها منذ بداية عملها في مصر، حيث كانت أول شركة تطرح خدمة خاصة لمستخدمي لغة الإشارة وهو خط «رؤية» الذي لاقى إقبالاً وترحيباً هائلاً في السوق وحصل على جائزة «الخدمة غير الصوتية الأكثر إبداعاً» من مؤسسة «ITP" الدولية عام 2009.

ينبغي أن تتاح للمعاقين فرصة الاشتراك الفعال في عمليات اتخاذ القرارات بشأن السياسات والبرامج